

Distr.: General
23 February 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية
الدورة السادسة

جنيف، ٧ و٨ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تسخير التجارة في الخدمات من أجل التنمية الشاملة والمستدامة

تسخير التجارة في الخدمات من أجل التنمية الشاملة والمستدامة: المياه والصرف الصحي والطاقة واللوجستيات المتصلة بالغذاء

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اعتماداً شديداً على قطاع الخدمات، بما في ذلك الخدمات التي تتناول المياه والصرف الصحي والطاقة واللوجستيات المتصلة بالغذاء، وجميعها ذات أهمية كبيرة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتوسع التجارة في هذه الخدمات نطاق هذا الدور، وتسهم بذلك إسهاماً إيجابياً في تحقيق الأهداف، ٦ و٧ و١٢ و١٧. وستستعرض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٨ التقدم المحرز بشأن الخطة لعام ٢٠٣٠ - ومن ثم أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من التحسينات التي شهدتها العقود الماضية لا يزال عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء وأقل البلدان نمواً، متخلفاً عن الركب فيما يتعلق بالحصول على المياه والصرف الصحي والطاقة وأداء الخدمات اللوجستية. وتؤدي التجارة الدولية دوراً متزايد الأهمية في تقديم بعض هذه الخدمات ولديها إمكانات غير مستغلة في قطاع الخدمات الأخرى. وتبذل جهود عن طريق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية لتعزيز التجارة في هذه القطاعات بمعالجة مسائل الوصول إلى الأسواق والتدابير التنظيمية.



وينبغي للبلدان النامية لدى الإعلان عن التزامات تتعلق بالتحريم أن تكون على دراية بقدراتها التنظيمية والمؤسسية، ولا سيما في مجال الخدمات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والطاقة. وبالنظر إلى أوجه الاختلاف في القواعد التنظيمية فيما بين البلدان، فإن من المهم الجمع بين التحريم والتعاون والتنسيق في مجال القواعد التنظيمية. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الاتفاقات الخاصة بقطاعات معينة، مثل تلك المبرمة في قطاع الطاقة التي تتبع نهجاً كلياً إزاء الوصول إلى الأسواق والتدابير التنظيمية يمكن أن تستخدم كوسيلة لتعزيز التنمية الإقليمية من خلال تقاسم الموارد. ولا يزال توفير بيانات أفضل أمراً بالغ الأهمية في تطوير هذه القطاعات. وينبغي اتخاذ مزيد من التدابير من أجل تحسين عملية جمع البيانات في هذه القطاعات، بالنظر إلى أن توفير بيانات أفضل لا يزال أساسياً لأغراض وضع سياسات قائمة على الأدلة.

مقدمة

- ١- تشكل الخدمات، بوصفها مساهماً رئيسياً في الناتج وفرص العمل والاستثمار والقيمة المضافة التجارية، عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والبشرية، وبالتالي في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ٢- وستجري الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استعراضاً مواضيعياً للتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المزمع عقده في الفترة من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨. وسيبحث المنتدى، الذي سيكون موضوعه "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"، التقدم المحرز فيما يتعلق بأهداف محددة، بما فيها الهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها وإدارة مستدامة) والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة) والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة) والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).
- ٣- وتركز هذه المذكرة على التجارة في الخدمات التي تتناول المياه والصرف الصحي والطاقة واللوجستيات المتصلة بالغذاء والمادة إلى التنمية الشاملة والمستدامة، وهي تتطلع إلى تقديم معلومات أساسية من أجل المناقشات التي ستجري في الدورة السادسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، ولا سيما بشأن كيفية تعزيز دور التجارة في هذه الخدمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ويمكن أن توفر أيضاً نهجاً مفيداً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إجراء الاستعراض المواضيعي المذكور أعلاه.

أولاً- دور الخدمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

- ٤- تسهم الخدمات في المساواة والحد من الفقر. ويسهم تحسين الإنتاجية في قطاع الخدمات أولاً في زيادة الإنتاجية عموماً من خلال الأهمية المباشرة للقطاع في الاقتصاد وآثاره التي تعتبر مدخلات في جميع القطاعات الاقتصادية. وتشير دراسة للأونكتاد ستصدر قريباً إلى أن قطاع الخدمات مسؤول عن ثلثي إجمالي نمو الإنتاجية في البلدان النامية. وثانياً، يمكن أن يكون للخدمات أهمية خاصة بالنسبة إلى المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن للخدمات أن تعمل من خلال تحسين إنتاجية هذه المشاريع على تعزيز الفرص المتاحة لها للانضمام إلى سلاسل القيمة وفتح الأبواب أمام أكثرية المؤسسات والعمال لدخول عالم الاقتصاد الرسمي. ونظراً إلى أن أنشطة الخدمات قد تكون أقل اعتماداً على وفورات الحجم وأقل احتياجاً إلى كثافة رأس المال، فإنها يمكن أن تيسر اندماج المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة. وعلاوة على ذلك، يمكن للخدمات أن تقدم مدخلات شديدة التجزؤ في مختلف مراحل العمليات الإنتاجية الأوسع. ويمكن أن تركز المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على إنتاج مدخلات لهذه الخدمات الجزأة عوضاً عن مواجهة التحدي المتمثل في إنتاج المنتج النهائي بأكمله.

٥- وبموجب الخطة لعام ٢٠٣٠، يقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزام بتحقيق عدد من الأهداف والغايات التي تخص الخدمات، منها ما يتعلق بالمياه والصرف الصحي (الهدف ٦) وبالطاقة (الهدف ٧). وستيسر بعض الخدمات تحقيق عدد من الأهداف والغايات الأخرى، مثل الخدمات اللوجستية، التي سيسهم تحسينها في توفير أنماط مستدامة من الإنتاج والاستهلاك وفي الحد من خسائر الأغذية في إطار الهدف ١٢ بصفة خاصة. ويرد أدناه استعراض موجز لهذه الخدمات في أهداف التنمية المستدامة. وللتجارة في الخدمات، التي تندرج في إطار الهدف ١٧ أهميتها بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة بوصفها وسيلة من وسائل التنفيذ.

ألف - المياه والصرف الصحي

٦- تظهر المياه باعتبارها عصب الحياة ظهوراً واسعاً في العديد من أهداف التنمية المستدامة، وعلى سبيل المثال، الأهداف ٣ و٤ و٦ و١١ و١٢ و١٤ و١٥. ويشار صراحة إلى الصرف الصحي في الهدفين ٤ و٦.

٧- ولا يعد الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي والإدارة السليمة للنظم الإيكولوجية للمياه العذبة أمرين أساسيين للصحة البشرية والاستدامة البيئية فحسب، بل أيضاً للرخاء الاقتصادي. ولذلك، يتطلع الهدف ٦ إلى ضمان توافر الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع من خلال أهداف محددة، بما في ذلك تحقيق حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة. وتشمل الغايات الأخرى توسيع نطاق التعاون الدولي وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية في الأنشطة والبرامج المتصلة بالمياه والصرف الصحي، (على سبيل المثال جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدام المياه، ومعالجة المياه المستعملة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام) وتشجيع اشتراك المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

باء - الطاقة وخدمات الطاقة

٨- التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار الهدف ٧ على وجه الخصوص بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، بما في ذلك ضمان استفادة الجميع بتكلفة ميسورة من خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة.

٩- وعلى الرغم من أن استخراج موارد الطاقة أو إنتاج الطاقة وتوليد الكهرباء أمر يعتبر في حد ذاته إنتاجاً للسلع، هناك تفاهم واسع على أن خدمات الطاقة ينبغي أن تتضمن الخدمات التي تشتمل على استكشاف الطاقة والمنتجات المتصلة بالطاقة، مثل الكهرباء وتطويرها واستخراج مواردها ونقلها وإرسالها وتوزيعها وتسويقها واستهلاكها والاتجار بها وإدارتها. ولذلك، فإن خدمات الطاقة أوسع نطاقاً بالنظر إلى طول السلاسل في قطاع الطاقة^(١). وللحد من الآثار

(١) من الأمثلة على خدمات الطاقة، الخدمات المتعلقة باستكشاف الطاقة والتقيب والحفر والخدمات الهندسية، والخدمات الهندسية المتكاملة وأعمال البناء، وخدمات الاستشارة الإدارية، والخدمات المتعلقة بمناجم الفحم واستخراج النفط والغاز والتخزين ونقل النفط والغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب أو برّاً أو بحراً، وما يرتبط بذلك من خدمات استشارية علمية وتقنية، وصيانة المعدات وإصلاحها والمخزونات السائبة وخدمات تخزين السوائل والغازات، وبيع الطاقة بالجملة وبيعها بالتجزئة، والعدادات والفواتير في مجال استهلاك الطاقة، مثل الغاز والكهرباء.

الخارجية السلبية لإنتاج الطاقة واستهلاكها، ظهرت خدمات جديدة. وتشمل هذه الخدمات النقاط ثنائي أكسيد الكربون وتخزينه، والخدمات التي تستهدف الكفاءة في استخدام الطاقة، مثل تدقيق استهلاك الطاقة وتقييم الأثر البيئي. وفي قطاع الكهرباء، اعتمدت تكنولوجيات وعمليات جديدة، مثل الشبكات الذكية والعدادات الذكية. وهي لا تسهم في تحسين نوعية الخدمة فحسب، بل أيضاً في زيادة الكفاءة في خدمات الطاقة، بالنظر إلى الإمكانية المتاحة لإجراء رصد أوثق لانقطاع التيار الكهربائي ونوعية الكهرباء مع الاستجابة للطلب في الوقت الحقيقي.

١٠- وتعود أسباب الطلب المتزايد على الطاقة إلى زيادة عدد سكان العالم والنمو الاقتصادي والتوسع الحضري. وكان للتوريد الموثوق للطاقة وخدمات الطاقة بأسعار معقولة، كضرورة من ضرورات النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية، أثر كبير على النمو الاقتصادي والحد من الفقر والقضاء عليه. ويتسبب إنتاج الطاقة باستخدام النفط والفحم في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ولذلك فإن الكفاءة في استخدام النفط والغاز والفحم والحاجة إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة والطاقة الكهرومائية، والكتلة الأحيائية، وعلى سبيل المثال الطاقة الشمسية، والريحية، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الأمواج والمد والجزر أصبحتا قضيتين ملحتين في الكثير من البلدان النامية.

جيم - اللوجستيات المتصلة بالغذاء

١١- تشمل الخدمات اللوجستية العديد من القطاعات التي يمكن توزيعها حسب واسطة النقل (على سبيل المثال، الطرق)، أو الوسائل اللازمة (مثل الشاحنات) أو البضائع (مثل الحبوب)^(٢).

١٢- والخدمات اللوجستية غير واردة تحديداً في أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أنها عنصر حيوي يكتنف عمليات الإنتاج والاستهلاك. ويمكن أن تسهم اللوجستيات ذات النوعية الجيدة بشكل خاص في الحد من خسائر الأغذية في إطار الهدف ١٢ بالنظر إلى أن خسائر الأغذية التي تحدث قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي يمكن أن تعزى بدرجة كبيرة إلى ضعف المحاصيل أو سوء تخزينها أو توزيعها.

١٣- ونظراً إلى أن عدد سكان العالم لا يزال في تزايد، هناك ضغوط متنامية على إطعام عدد أكبر من الناس دون استخدام المزيد من الموارد. ومع ذلك، ووفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تبلغ نسبة فقد الأغذية وهدرها سنوياً في العالم ٣٠ في المائة من إنتاج الحبوب، و٤٠ إلى ٥٠ في المائة من إنتاج المحاصيل الجذرية والفواكه والخضروات، و٢٠ في المائة من إنتاج البذور الزيتية واللحوم ومنتجات الألبان، و٣٥ في المائة من الإنتاج السمكي^(٣). فتأثير تلك الخسائر من الأغذية وفضلات الطعام المهترئة كبير. وتشير التقديرات إلى أن خسائر الأغذية وفضلات الطعام المهترئة تتسبب في خسائر اقتصادية قيمتها ٦٨٠ بليون دولار في البلدان المتقدمة

(٢) تتألف من الأنشطة المضطلع بها في نقل البضائع وحولها، مثل خدمات مناولة الشحن بين مختلف وسائط النقل وخدمات التخزين والحفظ في المستودعات وخدمات وكالات نقل البضائع. وتشمل خدمات وكالات نقل البضائع خدمات النقل المساعدة الأخرى وغيرها من خدمات الدعم (خدمات وساطة الشحن) وتدقيق الفواتير والخدمات الإعلامية المتعلقة بأسعار الشحن وخدمات إعداد وثائق النقل وخدمات تعبئة الحاويات وتفريغها وخدمات تفتيش الشحنات ووزنها وأخذ عينات منها وخدمات تلقي الشحنات وقبولها).

(٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٨، توفير الأغذية: المبادرة العالمية بشأن الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في الرابط التالي: <http://www.fao.org/save-food/resources/keyfindings/en/>.

و ٣١٠ بلايين دولار في البلدان النامية^(٤). ومع ذلك، فإن تأثير خسائر الأغذية ليس مالياً فقط. فهناك هدر أيضاً للموارد الأخرى القيمة المستخدمة في إنتاج هذه الأغذية ونقلها، وعلى سبيل المثال، الأسمدة، والمياه العذبة، والتغليف، وكذلك الطاقة والوقود والوقت المكرس للحصول على هذه الموارد. وتتسبب خسائر الأغذية وفضلات الطعام المهذرة على الصعيد العالمي أيضاً في إحداث ما يقدر بنسبة ٨ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ سنوياً^(٥).

ثانياً - ديناميات الخدمات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والطاقة واللوجستيات المتصلة بالغذاء

١٤ - أصبحت الخدمات مساهماً رئيسياً في الناتج وفرص العمل والاستثمار والتجارة في جميع الاقتصادات. وفي عام ٢٠١٥، ارتفع نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في جميع مستويات الدخل ليصل إلى ٧٦ في المائة في الاقتصادات المتقدمة و ٥٥ في المائة في الاقتصادات النامية و ٤٧ في المائة في أقل البلدان نمواً. ويستأثر قطاع الخدمات بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في جميع المناطق النامية ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٦٥ في المائة وفي أفريقيا ٥٤ في المائة وفي آسيا، ٥٣ في المائة. ولا تقتزن الزيادة في ناتج الخدمات بانخفاض في حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة وبتراجع في الناتج الزراعي بصفة رئيسية فحسب بل أيضاً في حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النامية^(٦).

١٥ - وتظهر هيمنة قطاع الخدمات أيضاً في العمالة، حيث تشير التقديرات إلى أنه يستأثر بنسبة ٥٩ في المائة من فرص العمل على الصعيد العالمي، و ٨٢ في المائة منها في الاقتصادات المتقدمة و ٥٤ في المائة في الاقتصادات النامية. وقد زادت فرص العمل في هذا القطاع مسجلة نمواً سنوياً نسبته ٢,٨ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧^(٧). وبدا هذا الاتجاه أكثر وضوحاً في الاقتصادات النامية، حيث بلغت تلك النسبة ٣,٤ في المائة في الفترة نفسها. ويدل أثر الخدمات في خلق فرص العمل على أن الخدمات أساسية لسياسة الشمول، ولا سيما وأن من المتوقع أن يظل معدل البطالة على الصعيد العالمي مرتفعاً بما يزيد على ٢٠١ مليون عاطل عن العمل في عام ٢٠١٧، وهو ما يعادل نسبة بطالة عالمية قدرها ٥,٨ في المائة. وهذا يمثل زيادة قدرها ٣,٤ ملايين شخص عن العام السابق^(٨).

١٦ - وتشير البحوث والبيانات إلى أن قطاع الخدمات يسهم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتركز معظم عمل المرأة في قطاع الخدمات (٥٨ في المائة في عام ٢٠١٧)، تليه الزراعة (٣١ في المائة)، والتصنيع (١٠ في المائة). بل إن حصة عمل المرأة في الخدمات أكبر في الاقتصادات المتقدمة (٨٩ في المائة)، بسبب مساهماتها الهامة في مجالات الصحة والتعليم

(٤) المرجع نفسه.

(٥) مركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة والوكالة الهولندية للتقييم البيئي، ٢٠١٢، قاعدة بيانات الانبعاثات للبرنامج العالمي لأبحاث الغلاف الجوي، إصدار ٤-٢.

(٦) قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

(٧) ILOSTAT, database of the International Labour Organization.

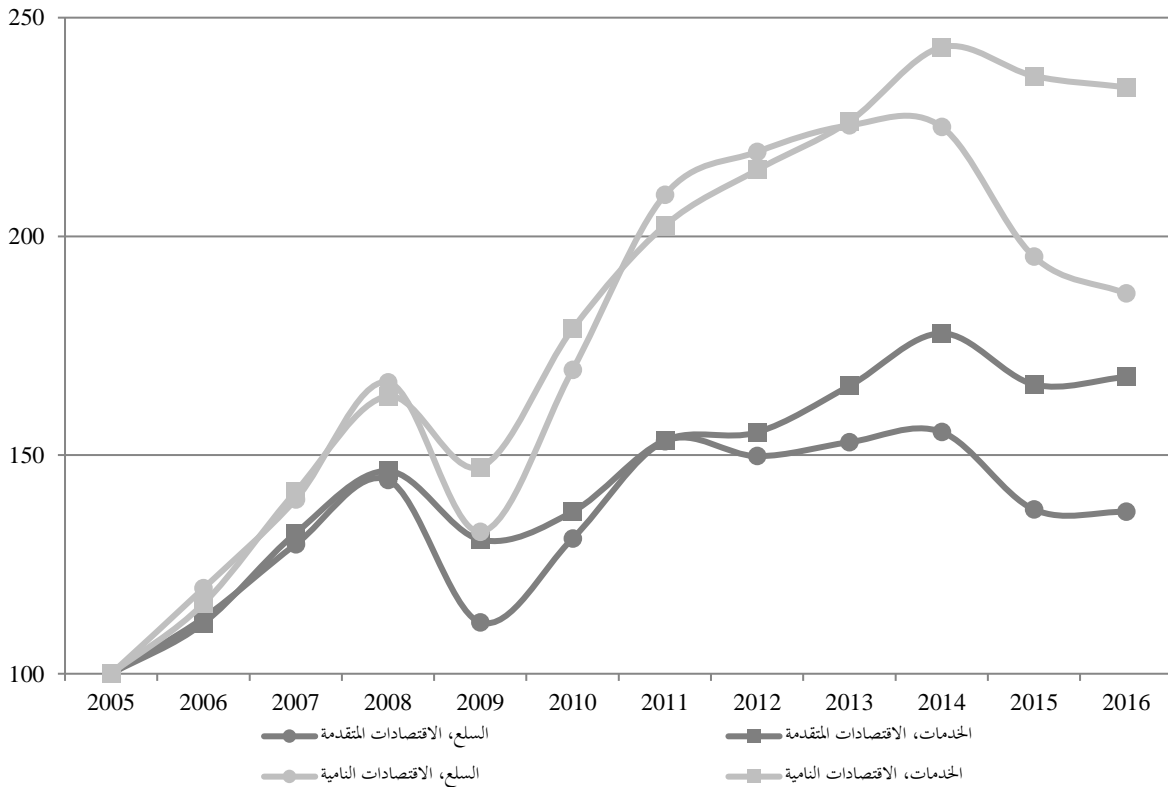
(٨) International Labour Organization, 2017, *World Employment and Social Outlook: Trends 2017* (International Labour Office, Geneva).

والخدمات التجارية الأخرى. وفي الاقتصادات النامية، تستأثر الخدمات بحصة أصغر من عمل المرأة وإن كانت لاتزال حصة كبيرة (٥١ في المائة)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مساهمة الزراعة (٣٧ في المائة) في عمل المرأة^(٩).

١٧- وتوضح أهمية التجارة في الخدمات من دينامية صادرات الخدمات التي تفوق الصادرات من السلع في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. وارتفعت مساهمة الخدمات في إجمالي الصادرات من ٢٥ إلى ٢٩ في المائة في الاقتصادات المتقدمة ومن ١٤ إلى ١٧ في المائة في الاقتصادات النامية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦. وكانت وتيرة نمو صادرات الخدمات المالية في الاقتصادات النامية أسرع منها في الاقتصادات المتقدمة لتسجل زيادة سنوية قدرها ٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦. ويبين الشكل ١ أن الخدمات كانت مرنة نسبياً خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في عام ٢٠٠٩ ومرة أخرى في عام ٢٠١٦، عندما استأنفت الصادرات من الخدمات العالمية نموها على العكس من صادرات السلع بعد الركود الأخير الذي شهدته التجارة.

الشكل ١

الصادرات من الخدمات والسلع بحسب مستوى الدخل، ٢٠٠٥-٢٠١٦
(٢٠٠٥ = ١٠٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

١٨- ولا تتوفر الإحصاءات المتعلقة بهذه الخدمات في حد ذاتها ويصعب الحصول عليها. ومن بين أسباب ذلك، الافتقار إلى فئة مستقلة من هذه الخدمات في التصنيفات المحددة للأغراض الإحصائية.

١٩- وإن مستوى الحصول على المياه والصرف الصحي والطاقة ومستوى الأداء اللوجستي في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً يمكن أن يوضح مسار تطور هذه الخدمات. وعلى الرغم من أن هذه الخدمات أصبحت خدمات أساسية متاحة في الحال لسكان البلدان المتقدمة، يوجد نقص شديد فيها في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

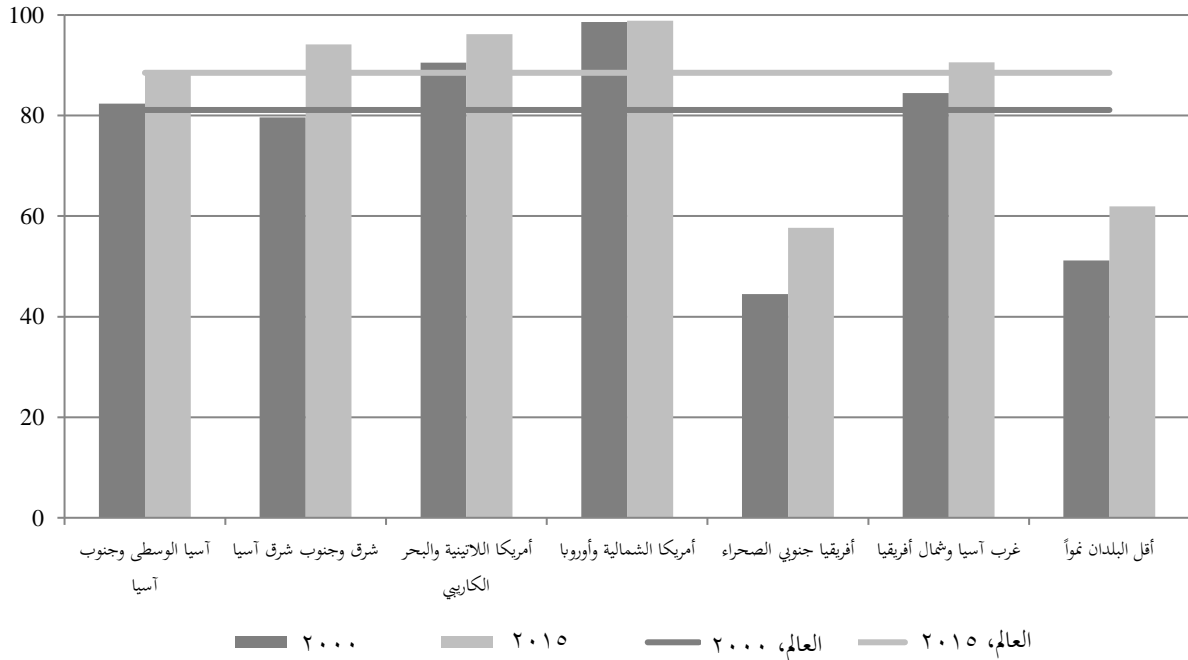
٢٠- وتحسنت إمكانية الحصول على مياه الشرب في ظروف أساسية على الأقل في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ على جميع مستويات الدخل وفي المناطق النامية. وعلى الرغم من ذلك، يلزم إحراز تقدم في كثير من المناطق النامية، حيث إن الحصول على مياه الشرب يشكل حقاً من حقوق الإنسان وأحد الخدمات الأساسية اللازمة للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه الحاجة ماسة بشكل خاص في أفريقيا جنوبي الصحراء وأقل البلدان نمواً، حيث إن نسبة الحصول على مياه الشرب في عام ٢٠١٥ لم تكن تتجاوز ٥٨ و ٦٢ في المائة على التوالي (الشكل ٢).

الشكل ٢

إمكانية الحصول الأساسي بالحد الأدنى على مياه الشرب، بحسب الدخل

والمنطقة، ٢٠١٥-٢٠٠٠

(بالنسبة المئوية)

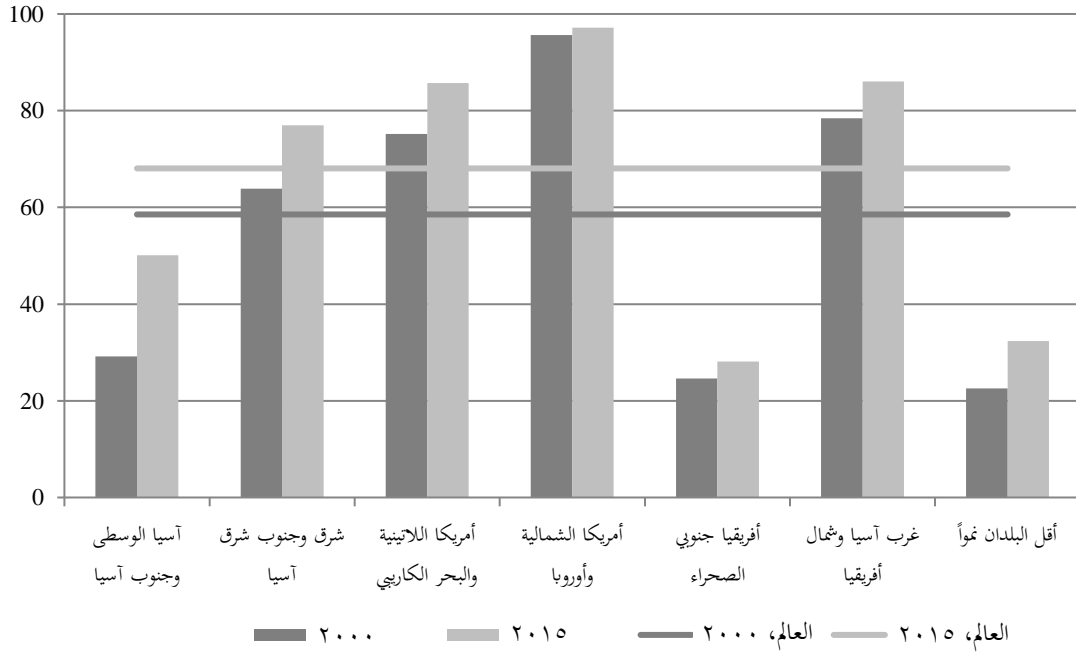


المصدر: World Health Organization and United Nations Children's Fund, 2017, *Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene: 2017 Update and Sustainable Development Goal Baselines* (Switzerland)

٢١- وتحسنت إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ على جميع مستويات الدخل وفي جميع المناطق النامية. ومع ذلك، لا تزال هناك تفاوتات هامة، وهناك ٢,٣ بليون شخص ما زالوا يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. وفي عام ٢٠١٥، بلغت نسبة إمكانية الحصول على هذه الخدمات ٩٧ في المائة في أمريكا الشمالية وأوروبا، لكنها لم تتجاوز ٢٩ في المائة في أفريقيا جنوبي الصحراء و٣٢ في المائة في أقل البلدان نمواً. ولا تزال منطقتنا آسيا الوسطى وجنوب آسيا تعانيان من نقص الخدمات، ولكن إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية في هاتين المنطقتين قد تحسنت بنسبة ٧٢ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥. ولا يزال إحراز تقدم كبير في أفريقيا جنوبي الصحراء أمراً بالغ الأهمية حيث ارتفعت إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي في الفترة نفسها بنسبة ١٤ في المائة فقط (الشكل ٣).

الشكل ٣

إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية، بحسب الدخل والمنطقة، ٢٠١٥-٢٠٠٠ (بالنسبة المئوية)



المصدر: منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ٢٠١٧.

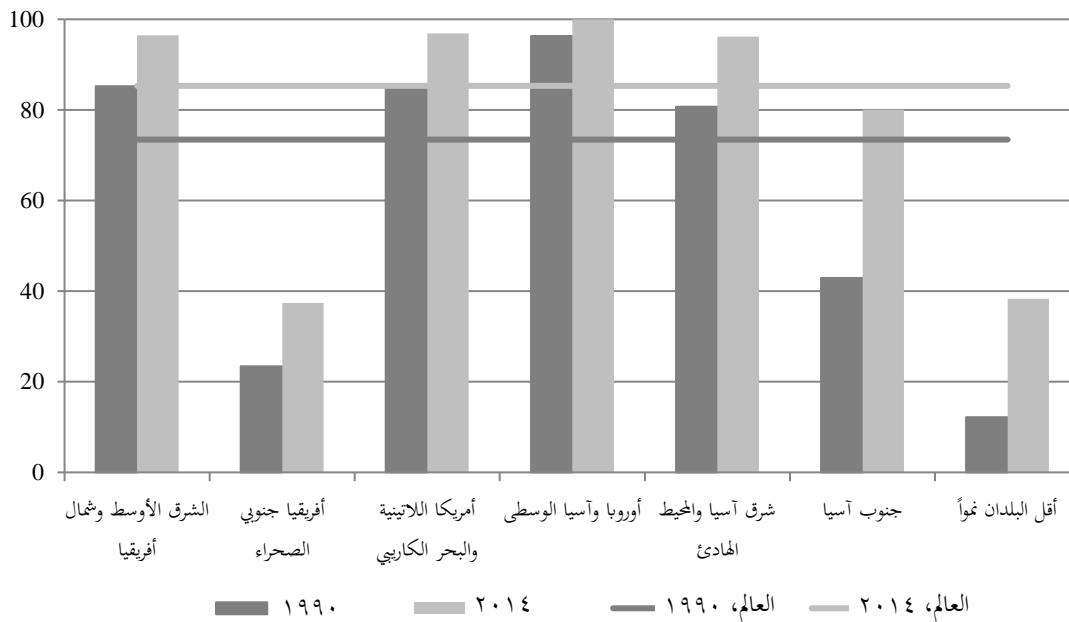
٢٢- وعلى الرغم من أن أكبر زيادة في إمكانية الحصول على الكهرباء قد سجلت في جنوب آسيا منذ عام ١٩٩٠، لا تزال الحاجة إلى الكهرباء تغطي في العديد من البلدان في أفريقيا التي تضم معظم أقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن منذ عام ١٩٩٠، لا تزال إمكانية الحصول على الكهرباء في أفريقيا جنوبي الصحراء أقل من ٤٠ في المائة (الشكل ٤).

ولا يزال هذا الرقم أقل من ٢٠ في المائة في المناطق الريفية، وأقل من ١ في المائة في بعض بلدان المنطقة^(١٠).

٢٣- وأحرزت أقل البلدان نمواً تقدماً كبيراً في زيادة إمكانية الحصول على الكهرباء، أي أنها زادت بأكثر من ثلاثة أضعاف بعد أن ارتفعت من ١٢ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٤، وهذا يمثل زيادة في عدد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على الكهرباء قدرها ٣٠٠ مليون شخص. بيد أن هذه الزيادة أعقبت تحولات انطلقت من نقطة بداية منخفضة جداً، ولا تزال هذه البلدان تواجه تحدياً كبيراً إذ إن نسبة ٦٢ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في أقل البلدان نمواً لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء، مقارنة بنسبة ١٠ في المائة في البلدان النامية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن ما نسبته ٥٤ في المائة من السكان المحرومين من الكهرباء في جميع أنحاء العالم يعيشون في هذه البلدان^(١١).

الشكل ٤

السكان الذين يحصلون على الكهرباء حسب المنطقة النامية، ١٩٩٠ و ٢٠١٤ (نسبة مئوية)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الطاقة المستدامة للجميع.

٢٤- ولا تزال الاقتصادات النامية متخلفة عن الركب في الأداء اللوجستي، على الرغم من بعض التحسن الذي طرأ على جميع مستويات الدخل وفي جميع المناطق النامية بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، وعلى الرغم من أن الاقتصادات المتقدمة صُنفت

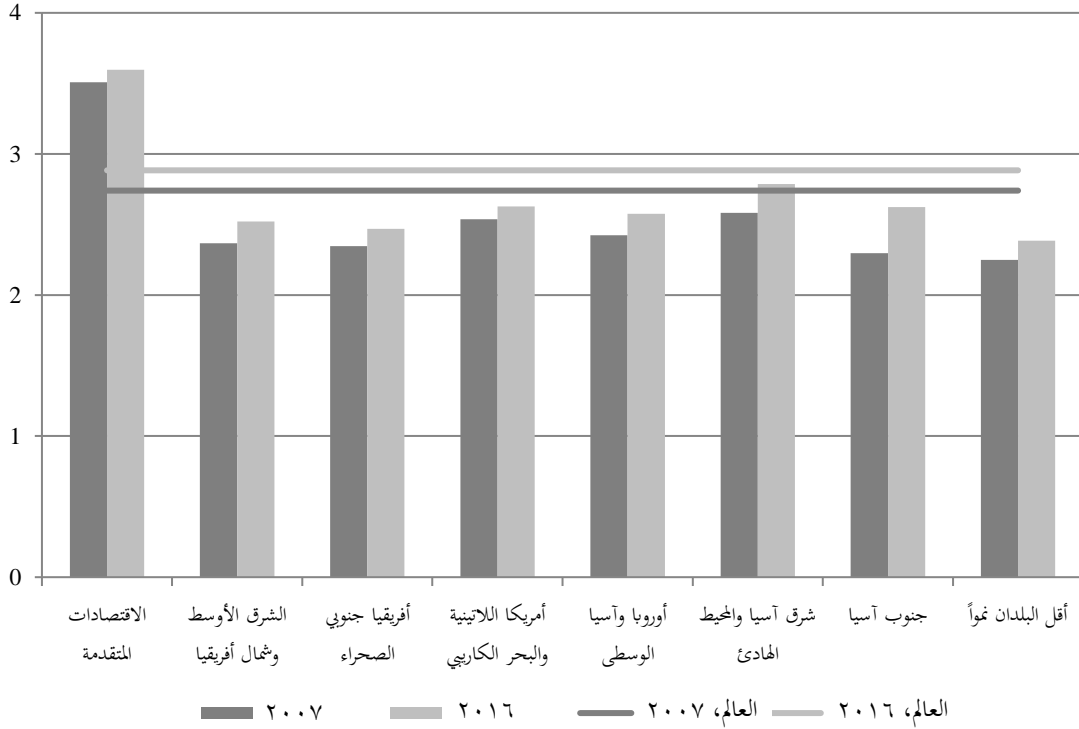
(١٠) International Energy Agency, 2017, *World Energy Balances 2017* (Organization for Economic Cooperation and Development).

(١١) UNCTAD, 2017, *The Least Developed Countries Report 2017: Transformational energy access* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.D.6, New York and Geneva).

بدرجة ٣,٦ في مؤشر الأداء اللوجستي العام، بلغ تصنيف أفريقيا جنوبي الصحراء في هذا المؤشر ٢,٥، وأقل البلدان نمواً ٢,٤ (الشكل ٥).

الشكل ٥

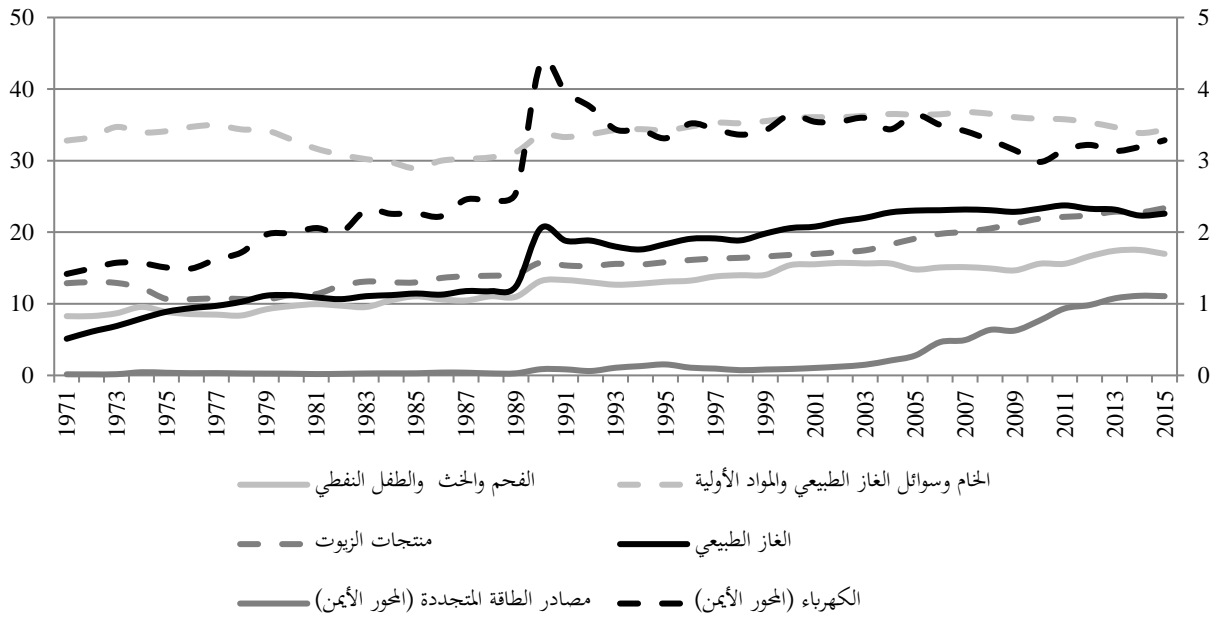
مؤشر الأداء اللوجستي: كلي، بحسب الدخل والمنطقة النامية، ٢٠١٦ و ٢٠٠٧
(١ = منخفض ٥ = مرتفع)



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

٢٥- وتؤدي التجارة الدولية دوراً متزايد الأهمية في توفير هذه الخدمات. ومرة أخرى، من الصعب الحصول على بيانات مباشرة من الإحصاءات التجارية الحالية. وفي قطاع الطاقة، قد يكون أحد الخيارات المتاحة لقياس إمدادات الطاقة عن طريق التجارة هو النظر في أهمية الواردات في إمدادات الطاقة. وأصبحت إمدادات الطاقة من خلال مصادر الطاقة المستوردة مهمة في معظم أنواع الطاقة. وتكتسي الأسواق الدولية أهمية طويلة الأجل بالنسبة إلى النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي ومواد التلقيح حيث تمثل الواردات أكثر من ٣٠ في المائة من الإمدادات العالمية. وفي عام ٢٠١٥، كانت الواردات تمثل أيضاً حصصاً معقولة من إمدادات الفحم (١٧ في المائة) والمنتجات النفطية (٢٣ في المائة) والغاز الطبيعي (٢٣ في المائة). ولا تمثل الواردات من الكهرباء والمصادر المتجددة من الإمدادات العالمية المقابلة سوى نسبة ٣ في المائة و١ في المائة على التوالي. ومع ذلك، في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، زادت الحصة العالمية من واردات مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ٧,٥ في المائة سنوياً (الشكل ٦).

الشكل ٦
حصة الواردات من الإمدادات العالمية بحسب نوع الطاقة، ٢٠١٥ - ١٩٧١
(بالنسبة المئوية)



المصدر: International Energy Agency, 2017, Headline global energy data, 2017, available at https://www.iea.org/media/statistics/IEA_HeadlineEnergyData_2017.xlsx (accessed 15 February 2018).

٢٦- وإن التجارة في مجالي المياه والصرف الصحي والطاقة والخدمات اللوجستية تمارس أساساً عن طريق الوجود التجاري (الأسلوب ٣) ويمكن الاستدلال عليها بالتقريب من مستويات استثمار التأسيس. وقطاع الكهرباء والغاز والمياه هو المتلقي الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، وكان يمثل ١٥ في المائة من إجمالي استثمار التأسيس في عام ٢٠١٦. وسجل القطاع ثاني أسرع نمو، خلف قطاع المنسوجات، بمعدل نمو سنوي قدره ٩ في المائة وذلك بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦. وتستأثر مصادر الطاقة المتجددة بثلاثي الاستثمار العالمي في محطات توليد الطاقة بالنظر إلى أنها كثيراً ما تكون مصدر توليد الطاقة الجديد الأقل تكلفة^(١٢).

٢٧- وبالمثل، تمارس التجارة في الخدمات اللوجستية أساساً عن طريق الأسلوب ٣. ونظراً إلى أن الشركات تركز أكثر فأكثر على الكفاءات الأساسية للأعمال التجارية، هناك تفضيل متزايد للاستعانة بمصادر خارجية في العمليات اللوجستية. ومن المقرر أن يستفيد سوق الخدمات اللوجستية المقدمة من أطراف ثالثة من استخدام التكنولوجيا على نحو أفضل لتحسين العمليات وخفض التكاليف، الأمر الذي يحتمل أن يؤدي إلى تحقيق معدل نمو قدره ٤,٤ في المائة من سنة لأخرى فيما يخص اللوجستيات المقدمة من أطراف ثالثة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٢^(١٣). ولا يسهم تقديم خدمات النقل الداعمة والمساعدة الأخرى على

(١٢) الأونكتاد، ٢٠١٧، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧: الاستثمار والاقتصاد الرقمي (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.II.D.3، جنيف).

(١٣) انظر <https://www.gminsights.com/blogs/third-party-logistics-3PL-industry-trends> (accessed 19 February 2018).

الرغم من أهميته إسهاماً كبيراً في صادرات الخدمات في ميزان المدفوعات، فقد بقي يستأثر بنحو ٠,٦ في المائة من إجمالي صادرات الخدمات في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦، وزاد بنسبة ١,٤ في المائة فقط سنوياً في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦^(١٤).

ثالثاً- الجهود الرامية إلى تعزيز التجارة في مجالي المياه والصرف الصحي

٢٨- جرت العادة أن تكون الحكومات هي المورد الرئيسية لخدمات المياه، مثل توزيع المياه، وإدارة المياه، وخدمات الصرف الصحي. ومع ذلك تحولت بعض البلدان مثل، كينيا واليمن وزامبيا على مدى العقود القليلة الماضية، من هذا النموذج إلى السماح بمشاركة القطاع الخاص في خدمات المياه، مع الإبقاء على مشاركتها فيما يتصل بذلك من مشتريات وقواعد تنظيمية حكومية. وأدى تزايد مشاركة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، إلى نشوء سوق لهذه الخدمات، ولا سيما الخدمات البيئية. وتمارس التجارة في هذه الخدمات بمعظمها من خلال الأسلوب ٣ وحركة الأشخاص الطبيعيين ذات الصلة (الأسلوب ٤)، ولكن يمكن للأسلوب ١ (التجارة عبر الحدود) والأسلوب ٢ (الاستهلاك في الخارج) أن يكونان مناسبين أيضاً، وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية. ومع ذلك، وعلى النحو المشار إليه سابقاً، فإن من الصعب تقدير حجم هذه السوق، لأن الإحصاءات قليلة فيما يخص التجارة بالخدمات البيئية. ومعظم الشركات المورد للخدمات البيئية موجودة عادة في البلدان المتقدمة، وهي البلدان المصدر الرئيسية للخدمات البيئية والحائزة على أكبر حصة من السوق.

٢٩- وعلى الرغم من أن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لا يتضمن إشارة إلى المياه، فإنه يتناول "أي خدمة في أي قطاع باستثناء الخدمات المقدمة في سياق ممارسة السلطة الحكومية". وهذا يعني أن الاتفاق من شأنه أن ينطبق على خدمات المياه، بما في ذلك الخدمات الأساسية، مثل توزيع المياه، إلا إذا كانت تقدم في سياق ممارسة السلطة الحكومية. وخلال جولة أوروغواي، لم ير المفاوضون في مجال الخدمات أن من الضروري إدراج فئة قائمة بذاتها من الخدمات المتصلة بالمياه في قائمة التصنيف التي استخدموها في المفاوضات.

٣٠- ونتيجة لذلك، يمكن العثور على خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع يدعى الخدمات البيئية يشمل أربعة قطاعات فرعية، على النحو التالي (انظر الجدول):

- (أ) خدمات تصريف المجاري^(١٥)؛
- (ب) خدمات جمع القمامة؛
- (ج) خدمات الصرف الصحي والخدمات المماثلة؛
- (د) خدمات أخرى.

(١٤) OECD.Stat (database of the Organization for Economic Cooperation and Development)

(١٥) هذا هو القطاع الفرعي الوحيد للخدمات البيئية التي تتصل مباشرة بالمياه.

قطاعات الخدمات البيئية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات

التعريف	القطاع
خدمات تصريف مياه المجاري ومعالجتها والتخلص منها. والمعدات المستخدمة هي مواسير صرف المياه القذرة أو أنابيب المجاري أو المصارف أو البواليع أو خزانات التعفين، ويمكن أن تكون العمليات المستخدمة على سبيل المثال التخفيف بالمزج أو الفرز والترشيح أو الترسيب أو الترسيب الكيميائي. (الخدمات غير المدرجة: خدمات جمع المياه وتنقيتها وتوزيعها التي تصنف ضمن فئة المياه الطبيعية. وتصنف أعمال إنشاء أنابيب المجاري وإصلاحها وتبديلها ضمن أعمال البناء المخصصة للطرق المائية، والمرافئ والسدود وغيرها من شبكات المياه).	خدمات مياه المجاري
خدمات جمع القمامة والتخلص منها: خدمات جمع النفايات (سواء من الأسر المعيشية أو المنشآت الصناعية والتجارية)، وخدمات النقل وخدمات التصريف بالإحراق أو بوسائل أخرى، فضلاً عن خدمات الحد من النفايات.	خدمات جمع القمامة
خدمات الصرف الصحي والخدمات المماثلة الأخرى، بما في ذلك خدمات الكنس في الهواء الطلق وخدمات جرف الثلج والجليد.	خدمات الصرف الصحي والخدمات المماثلة
لا توجد ملاحظة توضيحية.	خدمات أخرى

المصدر: التصنيف المركزي المؤقت للمنتجات في الأمم المتحدة.

٣١- وتعهد واحد وسبعون عضواً من أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتزامات محددة لتوفير الخدمات البيئية. ويتصل أكبر عدد من الالتزامات بخدمات الصرف الصحي (٦٠ عضواً)، تليها عن كثب القطاعات الفرعية الثلاثة الأخرى (انظر الجدول) حيث أعلن ٥٩ عضواً عن التزامات في كل قطاع منها. وأعلن سبعة وأربعون عضواً عن التزامات في القطاعات الفرعية الأربعة. وفي إطار الأسلوب ٣، وهو أنسب أسلوب لتوريد الخدمات البيئية، غالباً ما تكون القيود موجودة في الالتزامات الأفقية التي عادة ما تتضمن شروط الموافقة، واختبارات الاحتياجات الاقتصادية، والقيود المفروضة على شراء الممتلكات الثابتة أو استئجارها، والقيود المفروضة على أصول رأس المال، وشروط الإقامة للمديرين وتدابير الضريبة والإعانات، وهو ما ينطبق بالتالي على الخدمات البيئية. وتنطبق أيضاً القيود المفروضة في الالتزامات الأفقية للأعضاء المعلنة في إطار الأسلوب ٤.

٣٢- وتشمل المفاوضات بشأن الخدمات في إطار جولة الدوحة الخدمات البيئية. ومع ذلك، أشير إلى السلع والخدمات البيئية دون سواها أيضاً لأغراض التحرير في إعلان الدوحة. وعلى الرغم من أن الخدمات البيئية كانت جزءاً من المفاوضات بشأن الخدمات، كانت السلع البيئية جزءاً من المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية. وقدم عدد قليل من البلدان النامية مقترحات تفاوضية. ومع التسليم بأن فتح الأسواق يمكن أن يهيئ الظروف المواتية لتنمية قطاع الخدمات البيئية في البلدان النامية، أكد أحد المقترحات التي قدمت خلال المفاوضات

على أنه كان ينبغي تهيئة الظروف اللازمة لضمان حماية الصحة، والسلامة والبيئة، مشيراً إلى أنه ينبغي ربط الوصول إلى الأسواق بنقل الدراية الفنية المقترنة بذلك. وطلبت أيضاً في الاقتراح التزامات تكفل تصدير الخدمات من البلدان النامية في إطار أساليب التوريد التي تهمها.

٣٣- وشارك تسعة أعضاء في منظمة التجارة العالمية في تقديم طلب متعدد الأطراف بشأن الخدمات البيئية، يلتزمون فيه الإعلان عن التزامات في جميع القطاعات الفرعية للخدمات البيئية باستخدام الفئات المقابلة من الرمز ٩٤ الوارد في التصنيف المركزي المؤقت للمنتجات في الأمم المتحدة (خلافاً لقائمة تصنيف منظمة التجارة العالمية التي تتضمن أربعة قطاعات فرعية). وطلب المشاركون إلى الأعضاء المستهدفين في الطلب أن يفتحوا بالكامل الأسلوب ٢ وحيثما أمكن الأسلوب ١ ويضمنوا تنقل موردي الخدمات الضالعين في توريد الخدمات البيئية. وطلب المشاركون في إطار الأسلوب ٣ بإلغاء القيود المتعلقة بالأسهم الأجنبية والشروط في مجال العمليات المشتركة. ومع ذلك، فإن الطلب لا يشمل بوضوح المياه المخصصة للاستخدام البشري، أي جمع المياه الطبيعية وتنقيتها وتوزيعها فضلاً عن عقود المشتريات الحكومية.

٣٤- وتتجه الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى إدراج التزامات فيما يتعلق بالخدمات البيئية تعادل التزامات منظمة التجارة العالمية التي أعلنتها الأطراف المشاركة أو تتجاوزها. وتظهر عمليات استعراض هذه الاتفاقات أن اتفاقات القائمة السلبية تتضمن مستوى التزام أعلى إلى حد ما من اتفاقات القائمة الإيجابية وأن الاختلاف بين التزامات منظمة التجارة العالمية والالتزامات الواردة في الاتفاقات التجارية الإقليمية غالباً ما يكون أكبر بالنسبة إلى البلدان النامية، بالنظر إلى أن عدد التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية أقل عموماً. ومن الأمثلة على البلدان التي ذهبت في الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى أبعد مما جاء في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، باكستان (باكستان - ماليزيا)، وبيرو (بيرو - الصين) وبلدان أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي في اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي. وتجاوزت بعض البلدان المتقدمة، منها، أستراليا والنرويج واليابان وكذلك بعض البلدان في الاتحاد الأوروبي، أيضاً التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية في بعض اتفاقات التجارة الإقليمية ذات القائمة الإيجابية. ولا يوجد أي اتفاق من الاتفاقات التجارية الإقليمية ذات القائمة السلبية يستبعد كلياً الخدمات البيئية. وتخص التحفظات عموماً إمدادات المياه وخدمات مياه المجاري ضمن قطاعات فرعية حساسة أخرى. ويحتمل أن تؤثر التحفظات الأفقية بشأن الخدمات العامة أو المرافق العامة كذلك في الخدمات البيئية^(١٦).

٣٥- وبالنظر إلى تفاوت مستويات التكنولوجيا فيما بين البلدان، يمكن أن تسهم التجارة في الخدمات البيئية في نشر هذه الخدمات عن طريق خفض الحواجز التجارية. وعلى الرغم من أن الخدمات البيئية المدرجة في الاتفاقات التجارية يمكن أن تعتبر وسيلة من وسائل زيادة الوصول إلى الخدمات من شأنها أن تسهم في تحقيق الهدف ٦ (على سبيل المثال، من خلال الواردات من الخدمات الاستشارية المتعلقة بمعالجة مياه الصرف أو الخدمات الهندسية المتكاملة من أجل مشاريع إمدادات المياه)، فإن من المحتمل أن تخص هذه التدفقات التجارية في الجزء الأكبر منها خدمات لا تتصل بالهياكل الأساسية. ولذلك، سيظل جذب الاستثمارات في الهياكل الأساسية

(١٦) WTO, 2010, Background note on environmental services, S/C/W/320, 20 August

المتصلة بالمياه أيضاً أولوية من الأولويات^(١٧). وسيكون إجراء استعراض للاستثمارات في هذا القطاع عاملاً مهماً أيضاً في توفير رؤية كاملة للتدابير الحكومية اللازمة لتحقيق الهدف ٦.

٣٦- وإن التعاون أمر هام لإدارة المياه الإقليمية وهو بالغ الأهمية في معالجة قضايا حساسة، مثل توزيع المياه، وآثار تلوث المياه واستخراج الماء قرب المنبع والمصب والاستغلال المفرط وتمويل إدارة المياه على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن السنة الدولية للتعاون في مجال المياه (A/69/326). والضغط على الموارد المائية نابع من مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومنها الزراعة والصناعة، وما يتصل بذلك من عوامل خارجية سلبية، مثل التلوث والتوسع الحضري السريع الخطى. ويمكن أن يأخذ التعاون في مجال المياه على الصعيد الإقليمي أشكالاً كثيرة، تتراوح ما بين نقل المياه عبر الحدود وإدارة الموارد المائية المشتركة، مثل مستودعات المياه الجوفية وأحواض الأنهار وتبادل البيانات العلمية والتعاون المالي والتقني وإدارة شؤون المياه المراعية للاعتبارات الجنسانية.

٣٧- ومن أمثلة التعاون الإقليمي في مجال المياه، مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، الذي ينطوي على بناء شبكة معقدة من الأنفاق والسدود لتحويل المياه من الجبال في ليسوتو إلى جنوب أفريقيا. وفي مقابل ذلك، تتلقى ليسوتو الإيرادات والطاقة الكهربائية من جنوب أفريقيا. وأفضت المرحلة ١ التي أنجزت في عام ٢٠٠٤، بنجاح إلى نقل المياه، في حين أن من المتوقع أن تفضي المرحلة ٢ إلى توصيل المياه بحلول عام ٢٠٢٠. وبدأت البلدان مناقشات مع بوتسوانا لتقييم إمكانية نقل المياه من ليسوتو إلى بوتسوانا وتأثيراتها المحتملة في عمليات نقل المياه إلى جنوب أفريقيا القائمة والمخططة لها. وعلى الرغم من أن عمليات نقل المياه إلى جنوب أفريقيا تمثل ١٠ في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية في ليسوتو، وأن من شأن التحويلات إلى بوتسوانا أن تواصل زيادة الإيرادات، ينبغي لمقرري السياسات تحقيق عملية توازن بين مصادر الإيرادات الواردة من عمليات النقل هذه واحتياجات التنمية الوطنية^(١٨).

رابعاً- الجهود الرامية إلى تعزيز التجارة في مجال خدمات الطاقة

٣٨- يمكن أن يؤدي تحسين توفير خدمات الطاقة، بوسائل، منها توسيع تجارتها، دوراً هاماً في تحقيق الهدف ٧، لأن هذه الخدمات أساسية للإنتاج والاستهلاك والتجارة وإدارة الطاقة. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن مستوى الاكتفاء الذاتي مرتفع في ميانمار، فإن نسبة السكان الذين كانت لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء لم تكن في عام ٢٠١٤ تتجاوز ٣٥ في المائة بسبب عدم وجود نظام نقل مترابط موحد في البلد^(١٩). ولنفس السبب، يبلغ معدل الكهرباء الريفية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حالياً ٣٠ في المائة^(٢٠).

٣٩- وتخضع التجارة في خدمات الطاقة لتدابير مختلفة منصوص عليها في القوانين والقواعد التنظيمية أو في الممارسات التي تتبعها السلطات أو الهيئات التنظيمية. وعادة ما تأخذ شكل

(١٧) A Le Vernoy, 2017, The trade and water nexus, Asian Development Bank Institute, Working Paper 669

(١٨) World Bank, 2016, Lesotho water security and climate change assessment, Working Paper

(١٩) Asian Development Bank, 2016, Greater Mekong Subregion: Energy Sector Assessment, Strategy and Road Map (Manila)

(٢٠) Intelligent Energy Systems and Mekong Economics, 2016, Alternatives for Power Generation in The Greater Mekong Sub-Region, Vol. 3, Power Sector Vision for the Lao People's Democratic Republic

متطلبات دخول السوق والمتطلبات والإجراءات التنظيمية (على سبيل المثال، منح التراخيص والموافقة عليها)، وهي توجد أساساً في الأسلوبين ٣ و ٤. وفي إطار الأسلوب ٣، هناك قيود على وصول موردي الخدمات الأجانب إلى الأسواق، مثل حظر الدخول وفرض حصص على موردي الخدمات، واختبارات الاحتياجات الاقتصادية، والقيود على الأسهم الأجنبية والمشاريع المشتركة ومتطلبات العمليات المشتركة فيما يخص موردي الخدمات الأجانب. وتطبق تقييدات المعاملة الوطنية، مثل متطلبات وإجراءات الترخيص التمييزية أو الإعانات الوطنية على موردي الخدمات الأجانب لوحدهم. وتمنع القيود المفروضة على دخول المعدات من أجل خدمات الإنتاج والصيانة أيضاً التجارة في خدمات الطاقة.

٤٠- وتشمل الحواجز المحددة في إطار الأسلوب ٤ نظام الحصص، واختبارات الاحتياجات الاقتصادية، واختبارات سوق العمل، وعدم الاعتراف بالألقاب والمؤهلات الأكاديمية الأجنبية، ومتطلبات الحصول على تأشيرة صارمة وإجراءات منح التأشيرات المرهقة أو التقديرية، والقيود المفروضة على مدة البقاء في البلدان المضيفة، والجنسية، ومتطلبات الإقامة لأعضاء المجلس والقيود المفروضة على حضور المديرين الأجانب. وإن المتطلبات اللازمة لتوفير خدمات الطاقة عبر الحدود عن طريق الوجود التجاري لوحده تحدياً من التجارة العابرة للحدود في خدمات الطاقة. وتشمل الحواجز الإضافية في قطاع الكهرباء، أوجه التباين في المعايير التقنية، وانعدام الترابط بين شبكات الكهرباء الوطنية والافتقار إلى وصول أطراف ثالثة إلى شبكتي النقل والتوزيع. وفي جميع أساليب التجارة في خدمات الطاقة، يشكل عدم وجود قواعد تنظيمية وإجراءات حكومية تتسم بالشفافية أيضاً حاجزاً أمام موردي الخدمات الأجانب.

٤١- والافتقار إلى القاعدة التنظيمية يمكن أن يعوق أيضاً التجارة في خدمات الطاقة. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى قاعدة تنظيمية لمعالجة عجز الأسواق، مثل تركيز الأسواق، وعدم تناسق المعلومات وصعوبة الوصول إلى شبكة المتعهد الرسمي أو أفضلية الوصول التي يمنحها المتعهدون الرسميون للشبكة لمستخدمي الشبكة الكبيرة الحاليين مع وضع عوائق أمام إمكانية وصول مستخدمي الشبكة الجدد، وعادة ما يكونون من صغار مقدمي الخدمات.

٤٢- ولا توجد خدمات الطاقة كقطاع كامل أو فرعي في حد ذاته في إطار منظمة التجارة العالمية، بل هي في الغالب متفرقة بين القطاعات أو القطاعات الفرعية الأخرى. وعدد الالتزامات التي تعهد بها أعضاء منظمة التجارة العالمية في مجال خدمات الطاقة صغير نسبياً، وهو ما يعزى جزئياً إلى عدم وجود تصنيف منفصل لهذه الخدمات. وتوجد الالتزامات في بضعة قطاعات فرعية ذات أهمية لخدمات الطاقة والكهرباء، مثل الخدمات المرتبطة بالتعدين وتوزيع الطاقة، وبصفة خاصة الكهرباء، وخدمات النقل بخطوط الأنابيب. بيد أنه يمكن للخدمات الهامة المتصلة بالطاقة المرتبطة بالنقل والتوزيع والبناء والاستشارة والهندسة، مثلاً أن تكون مشمولة بالقطاعات أو القطاعات الفرعية المعنية.

٤٣- ويشكل تحرير خدمات الطاقة أحد البنود التفاوضية في جولة الدوحة. ويشمل الطلب المتعدد الأطراف المقدم من ١٠ أعضاء في منظمة التجارة العالمية من أجل الإعلان عن التزامات أوسع نطاقاً وأعمق في مجال خدمات الطاقة عدداً من التدابير المذكورة أعلاه. وبالنظر إلى أوجه التشابه بين الطاقة والاتصالات، اقترح في جولة الدوحة اعتماد ضوابط تنظيمية بشأن الطاقة مشابهاً للأوراق المرجعية المتعلقة بخدمات الاتصالات الأساسية التي تتناول الضمانات التنافسية والترابط والخدمة الشاملة للجميع.

٤٤ - وقد يكون تحرير عدد من خدمات الطاقة، ولا سيما الخدمات الأساسية للقطاع، جديراً بأن يدرس في إطار الجهود التي تبذلها البلدان من أجل زيادة إمدادات الطاقة، بالنظر إلى أن الخدمات المتعلقة بتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها كانت في السابق خدمات مقدمة من الحكومات ومنظمة على نطاق واسع ويعزى ذلك إلى طابع خدمات الطاقة بوصفها سلعة عامة والاستثمار الكبير الذي ينطوي عليه الأمر. ويظل هذا الأمر حقيقة قائمة في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ومع ذلك، يمكن تحرير هذه الخدمات على نحو أفضل مع الاعتراف الواجب بالقدرات التنظيمية والمؤسسية للبلد فضلاً عن ضرورة ضمان استفادة الجميع منها حالما تحرر تلك الخدمات.

٤٥ - وكثيراً ما تشمل اتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب خدمات الطاقة. وعادة ما تتجاوز الالتزامات التي تعهدت بها البلدان النامية في إطار هذه الاتفاقات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال، بموجب الاتفاق الإطاري بشأن الخدمات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أعلن بعض أعضاء الرابطة عن التزامات بموجب الإطار الموسع لمنظمة التجارة العالمية، في مجال الخدمات المتصلة بتصنيع الطاقة، بما في ذلك الكهرباء، والخدمات المرتبطة بتوزيع الطاقة، مع تحديد الحصة السهمية بنسبة تتراوح ما بين ٤٠ و ٧٠ في المائة.

٤٦ - ويتضمن عدد من اتفاقات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين^(٢١)، وبعضهم من البلدان النامية التزامات تشير صراحة إلى خدمات الطاقة، مثل توزيع الطاقة والخدمات المرتبطة بتوزيع الطاقة ونقل الكهرباء وتوزيعها. وعلى الرغم من أن الأسلوبين ١ و ٢ مفتوحان بوجه عام، هناك عدد من القيود المفروضة في ظل الأساليب الأخرى. فعلى سبيل المثال، تشمل القيود المفروضة في إطار الأسلوب ٣ الاحتكار وموردي الخدمة الحصريين من أجل نقل الكهرباء أو توزيعها أو توزيع المنتجات النفطية بالجملة، والقيود المفروضة على عدد من موردي الخدمات والامتيازات فيما يخص الخدمات المرتبطة بتوزيع الطاقة، والقيود المفروضة على مجمل الحصة الأجنبية في مرافق توليد الكهرباء وتوزيعها وشروط التفرع فيما يخص موردي الخدمات الأجانب الذين يسعون إلى إبرام عقود الاستكشاف. وفي إطار الأسلوب ٤، تشمل القيود نظام الحصص، واختبارات الاحتياجات الاقتصادية، بما في ذلك ما يتعلق بالموظفين المنقولين داخل الشركة الذين يقدمون خدمات مرتبطة بتوزيع الطاقة، والمتطلبات السكنية من أجل المديرين الإداريين الأجانب وشروط الجنسية.

٤٧ - وتشير الأدلة إلى أن التحرير وحده لا يكفي لتعزيز تدفقات التجارة في خدمات الطاقة فيما بين الشركاء. فتحرير التجارة في الكهرباء في جماعة دول الأنديز لم يؤد إلى التوسع في هذه التجارة، نظراً لانعدام الترابط واختلاف ممارسات التسعير المرتبطة بالتوزيع عبر الحدود، واختلاف الأنظمة البيئية والمحاسبية والضريبية. ولا يمكن معالجة هذه العوامل إلا من خلال المواءمة أو التعاون في المجال التنظيمي فيما بين الأطراف المعنية^(٢٢).

(٢١) على سبيل المثال، اتفاقات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وشيلي والولايات المتحدة والأردن والولايات المتحدة وجمهورية كوريا.

(٢٢) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2011, *Centroamérica: Mercados Mayoristas de Electricidad y Transacciones en el Mercado Eléctrico Regional* (United Nations publication, Mexico City)

٤٨ - وكانت أهمية التعاون والتنسيق الإقليميين في تيسير التجارة في الطاقة وخدمات الطاقة عاملاً حث البلدان على مواصلة تيسير التجارة الإقليمية في الطاقة وخدمات الطاقة بالتوصل إلى اتفاقات تتعلق تحديداً بقطاع الطاقة، سواء دخلت البلدان في اتفاقات التجارة الإقليمية أم لا. وخير مثال على ذلك اتفاق التشغيل التجاري للطاقة على الصعيد الإقليمي المبرم بين البلدان الستة في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية (تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفيت نام وكمبوديا وميانمار) (انظر الإطار).

منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية

تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفيت نام وكمبوديا أطراف في الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات المنبثق عن الاتفاق الإطاري المتعلق بالتعاون الاقتصادي الشامل بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين. ويتضمن الاتفاق، الذي دخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٧، بضعة التزامات تتعلق صراحة بالطاقة. وبغية إنشاء سوق إقليمية للطاقة ترمي إلى معالجة الافتقار إلى الطاقة داخل منطقة ذات موارد طاقة محدودة، فإن هذه البلدان وقعت على اتفاق التشغيل التجاري للطاقة على الصعيد الإقليمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أملاً في ضمان إتاحة إمدادات للطاقة فعالة من حيث التكلفة في المنطقة من خلال إدماج شبكات الطاقة وتيسير التجارة بالطاقة. ونجح الاتفاق في تعزيز التجارة الثنائية بالطاقة. وتعكف كمبوديا على استيراد الكهرباء من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (جنوب) منذ عام ٢٠١٠، وتايلند منذ عام ٢٠٠٩ وفيت نام (جنوب) منذ عام ٢٠٠٨، وتستورد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (الشمال) من مقاطعة يونان الصينية منذ عام ٢٠٠٩، وتستورد فيت نام (الشمال) من مقاطعة يونان الصينية منذ عام ٢٠٠٤، وتستورد مقاطعة يونان الصينية من ميانمار منذ عام ٢٠٠٨. وهذا النمو في التجارة يعزز إمكانية حصول السكان المحليين على الطاقة وخدمات الطاقة. فعلى سبيل المثال، وحيث إن كمبوديا لديها قدرة كهربائية صغيرة وتعتمد اعتماداً شديداً على الواردات، فإن الواردات من الكهرباء التي تأتيها من البلدان المجاورة لها تعتبر مساهماً هاماً في الإمداد بالكهرباء في مناطقها الحدودية.

بيد أن السوق الإقليمية للطاقة لم تصبح بعد حقيقة واقعة. ويشكل عدم وجود مؤسسة دائمة من أجل متابعة الأنشطة ورصدها عائقاً كبيراً. وتلبية لهذه الحاجة، أنشئ مركز إقليمي لتنسيق شؤون الطاقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في ظل لجنة التنسيق الإقليمية للتجارة بالطاقة. وتهدف اللجنة التي تتألف من وزارات الطاقة والجهات المعنية بتوليد الطاقة والهيئات التنظيمية، إلى تنظيم التجارة في الطاقة في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية من خلال إجراء تنسيق قوي في التخطيط وتشغيل الشبكة من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في النظم المتعددة، والنهوض بالعبء الملقى على عاتق الأنظمة المترابطة، وتهيئة بيئة تسعيرية وتنظيمية تتصل بإمكانية وصول أطراف ثالثة إلى الشبكة. ولم تصبح اللجنة فعالة بسبب مشكلة تتعلق بموقع الاستضافة. ويتولى حالياً فريقان عاملان عملهما. ويعالج الفريق العامل الأول القضايا التنظيمية لضمان توافر العمليات التقنية لشبكات الطاقة الوطنية وسير عمل الآليات المالية الجديدة على الصعيد الإقليمي. ويحدد الفريق العامل الآخر معايير الأداء وقوانين الشبكة وينفذ المعايير المشتركة فيما يخص أمن العمليات والموثوقية ونوعية إمداد النظام المترابط لمنطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية ويشجع التخطيط المتكامل لتوسع شبكة الطاقة ويكفل إمكانية وصول المستخدمين إلى النظام المترابط على نحو غير تمييزي.

وفي عام ٢٠١٦، أنهت البلدان في المنطقة دون الإقليمية الوصلات الثنائية عبر الحدود من خلال اتفاقات شراء الطاقة بين مرفق لتوليد الطاقة موجود في أحد البلدان في المنطقة دون الإقليمية ببيع الطاقة إلى مرفق لتوليد الطاقة في بلد آخر في المنطقة دون الإقليمية. وهي الآن بصدد الانتقال إلى إنشاء سوق إقليمية فعالة من خلال السماح بالتجارة بالطاقة من شبكة إلى أخرى بين أي بلدين من البلدان في المنطقة دون الإقليمية، على أن تستخدم في نهاية المطاف مرافق النقل الخاصة ببلد إقليمي ثالث. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٢ أن تحدد معايير الأداء في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية وقوانين الشبكة والمبادئ التوجيهية للإطار التنظيمي ومنهجية تعريفات النقل. وسيتيح ذلك إنشاء سوق إقليمية تنافسية للطاقة، مما يمكن البلدان المصدرة، مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار من الحصول على أسعار أفضل من الأسعار التي تحصل عليها عن طريق النهج الحالي. ونتيجة لذلك، فإن هذه البلدان سوف تجني المزيد من الفوائد من صادرات الطاقة.

المصدر: Asian Development Bank, 2016.

٤٩- ويتشكل قطاع الطاقة في أمريكا الوسطى وكولومبيا والمكسيك من خلال تباينات شديدة ناشئة عن الفروق في حجم كل بلد ومستوى التنمية فيه وثرواته من الموارد. وتواجه بلدان أمريكا الوسطى تحدياً هاماً فيما يتعلق بالإمدادات من النفط، في حين أن لدى كولومبيا والمكسيك احتياطات طاقة أكبر بكثير من الفحم والغاز (كولومبيا) والنفط والغاز (المكسيك)، وإن لم يكونا في مأمن من تحديات الطاقة الخطيرة الخاصة بهما. وللاستفادة من الإمكانيات المتاحة فيما يخص كفاءة إمدادات الطاقة وتيسرها في المنطقة من خلال تكامل الطاقة والسوق الإقليمية للكهرباء، أنشئت شبكة الترابط الكهربائي لبلدان أمريكا الوسطى، والمعروفة أيضاً بمختصرها الإسباني سيبياك (SIEPAC)، وهي تشمل إقامة خط نقل على امتداد ١٨٠٠ كيلومتر يغطي جميع مناطق أمريكا الوسطى، ومنذ عام ٢٠١٠ إنشاء شبكة تربط بين المكسيك وغواتيمالا. وأنشئت أسواق للعقود والعمليات الآتية. ووضعت صكوك قانونية، مثل الاتفاق الإطاري المتعلق بالسوق الإقليمية للكهرباء ولائحة البنية التحتية لشبكات الكهرباء لدعم عمل السوق الإقليمية^(٢٣).

٥٠- وتظهر أحدث البيانات المتاحة أن التجارة في الطاقة الإقليمية زادت في عام ٢٠١٣ بما يقارب الضعف عن عام ٢٠١٢. وغواتيمالا والمكسيك هما المصدران الرئيسيان للكهرباء فقد استفادا من إنشاء هذه البنية التحتية والسوق على المستوى الإقليمي. وتعكف البلدان الأعضاء على تقييم الكيفية التي يمكن بها تحسين سوق الكهرباء الإقليمية لإتاحة عقود طويلة الأمد، وتعزيز الإطار المؤسسي، بما في ذلك مجلس وزراء الطاقة في منظومة تكامل أمريكا الوسطى، أو سيكا (SICA)^(٢٤).

(٢٣) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2011, Países en el Proyecto Mesoamérica: Tendencias económicas y sociales, available at <http://www.proyctomesoamerica.org/joomla/images/Documentos/Articulos/Pa%C3%ADses%20en%20el%20PM%20-%20Tendencias%20econ%C3%B3micas%20sociales.pdf> (accessed 22 February 2018).

(٢٤) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2015, *Una mirada a los países del Proyecto Mesoamérica* (United Nations publication, Mexico City).

خامساً- الجهود الرامية إلى تيسير التجارة في الخدمات اللوجستية المتصلة بالغذاء

٥١- تمثل الخدمات اللوجستية عنصراً أساسياً من سلسلة الإمدادات الغذائية، التي تربط المستهلكين بالمنتجين، وتحقق تكامل الأسواق داخل اقتصاد ما، وتحقق تكامل هذه الأسواق المحلية مع بقية العالم من خلال الصادرات والواردات. وتفيد التحسينات في مجال اللوجستيات في الحد من أوقات التسليم والتكاليف، وتسهم بالتالي في تحقيق الهدف ١٢ من خلال الحد من خسائر الأغذية.

٥٢- ولا توجد فئة الخدمات اللوجستية في تصنيف منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، هناك فئة لخدمات النقل مصنفة بحسب الوسائط، سواء كان ذلك بحراً أو جواً أو بالسكك الحديدية أو بالطرق أو غيرها من الوسائط (النقل بخطوط الأنابيب والنقل الفضائي والنقل عبر الممرات المائية الداخلية). وضمن كل مجموعة من هذه المجموعات، توجد خدمات، مثل خدمات تأجير المعدات، وخدمات الدفع والسحب وخدمات الدعم العامة، وهناك أيضاً فئة منفصلة تسمى خدمات مساعدة لجميع وسائط النقل (خدمات مناولة الشحن وخدمات التخزين والحفظ في المستودعات وخدمات وكالات نقل البضائع والخدمات الأخرى).

٥٣- ويعزى تشتت الخدمات اللوجستية في قائمة التصنيف القطاعي إلى تغييرات في الممارسات التجارية. وهناك مفاهيم، مثل النقل من الميناء إلى الميناء، صارت النقل من الباب إلى الباب، وتعتبر السفن البحرية الآن مستودعات عائمة تيسر عمليات التوريد في الوقت المناسب وأصبحت كفاءة سلسلة الإمداد هي التركيز الجديد للقطاع الخاص. ومنذ وضع القائمة، زاد عدد الشركات الراغبة في الاستعانة بمصادر خارجية فيما يخص الأنشطة غير الأساسية مما أدى إلى وجود موردين متخصصين في الخدمات اللوجستية المقدمة من أطراف ثالثة.

٥٤- وأعلن مائة وعضوان من أعضاء منظمة التجارة العالمية عن التزامات محددة تتعلق بالخدمات اللوجستية. وبحسب الفئة، حظيت خدمات النقل الجوي، بأكبر قدر من الالتزامات (٦٨)، تليها خدمات النقل البحري (٦٢)، والخدمات المساعدة لجميع وسائط النقل (٦٠)، وخدمات النقل البري (٥٩) وخدمات النقل بالسكك الحديدية (٤٠)، وخدمات النقل عبر المجاري المائية الداخلية (٢١)، والنقل بخطوط الأنابيب (١٦)، وخدمات النقل الأخرى (٨) والنقل الفضائي (٣).

٥٥- وكانت الخدمات اللوجستية موضع تفاوض أثناء جولة الدوحة. وفي إطار الجهود الرامية إلى جعل تحرير هذه الخدمات في الصدارة، قدم سبعة أعضاء في منظمة التجارة العالمية طلباً متعدد الأطراف حظي بدعم ١٣ عضواً آخرين، بمن فيهم بعض أعضاء من البلدان النامية. ودعا الطلب إلى الإعلان عن التزامات محددة بشأن خدمات الشحن اللوجستية الأساسية وخدمات نقل البضائع في إطار الأساليب ١ و ٢ و ٣ والخدمات اللوجستية الأخرى ذات الصلة في إطار الأسلوب ٣ وخدمات الشحن اللوجستية غير الأساسية وهي خدمات تكون مرغوبة من أجل عرض شامل لخدمات الشحن اللوجستية. وتتصل الطلبات المتعددة الأطراف الأخرى بالنقل بواسطة محددة، مثل النقل الجوي والنقل البحري.

٥٦- ويتمثل جوهر الطلب المشار إليه أعلاه في التماس عدد من الالتزامات على النحو التالي:

(أ) السماح بتوريد خدمات الشحن اللوجستية مجتمعة؛

- (ب) ضمان إمكانية الحصول على خدمات الشحن اللوجستية الأساسية والخدمات المتصلة بها واستخدامها بشروط معقولة وغير تمييزية؛
- (ج) التأكد من أن الإجراءات والشكليات المختلفة، مثل المتطلبات المستندية، والتخليص الجمركي، والفحص الجمركي والمعالجة الإلكترونية، لا تشكل عبئاً ثقيلاً لا لزوم له؛
- (د) قبول النسخ الإلكترونية من وثائق إدارة التجارة.

٥٧- ويبدو أن البندين (ج) و(د) قد عولجا في الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٧.

٥٨- ويشتمل تقديم خدمات لوجستية على تعاون مع أصحاب المصلحة من الحكومة والقطاع الخاص. وللتعامل مع الطبيعة المعقدة للخدمات اللوجستية، أنشأ العديد من البلدان آليات للتنسيق اللوجستي، وعلى سبيل المثال، المجلس الإنمائي اللوجستي الوطني الماليزي ولجنة السياسات اللوجستية الوطنية (جمهورية كوريا)، والمجلس الوطني للوجستيات (تايلند). ويمكن أن تؤدي دوراً مفيداً في تصميم برامج لتحرير الخدمات اللوجستية في بلدانها.

٥٩- ويمكن أن تسهم الخدمات اللوجستية ذات النوعية الجيدة إسهاماً إيجابياً في التجارة الإقليمية في السلع الزراعية والحد من خسائر الأغذية. وتظهر دراسة^(٢٥) لسلاسل الإمدادات الزراعية في أمريكا الوسطى أن نسبة تتراوح ما بين ٢٩ و ٤٨ في المائة من أسعار استيراد الحبوب تأتي من التكاليف اللوجستية. ويمكن خفض هذه التكاليف من خلال تدابير التنفيذ الرامية إلى تيسير الخدمات اللوجستية من قبيل ما يلي:

- (أ) معالجة إجراءات التفتيش وعبور الحدود؛
- (ب) الموازنة بين ضوابط الصحة النباتية والضوابط الجمركية؛
- (ج) السماح برحلة العودة المتبادلة على طرق الشاحنات الدولية؛
- (د) موازنة اللوائح التنظيمية للنقل البحري والنقل بالشاحنات عبر الحدود؛
- (هـ) حماية حقوق الارتفاق الخاصة بالممرات البرية بحيث تظل خالية من الازدحام؛
- (و) إتاحة ممارسات إدارة الموانئ الحديثة^(٢٦).

٦٠- وتشير التقديرات إلى أن الإصلاحات التي تحقق المزيد من المنافسة يمكن أن تخفض تكلفة نقل الأغذية في غرب أفريقيا بنسبة ٥٠ في المائة في غضون ١٠ سنوات. وتخلص دراسة أخرى إلى أن تخفيض تكاليف النقل بنسبة ٥٠ في المائة من شأنه أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في موزامبيق بنسبة ٧ في المائة وفي ملاوي البلد المجاور غير الساحلي بنسبة ٣ في المائة^(٢٧). وبالإشارة إلى التحدي الذي تواجهه الحكومة في وضع مجموعة مناسبة من السياسات، فإن الجهود الرامية إلى الحد من العوامل الخارجية السلبية للانبعاثات الناشئة عن

(٢٥) World Bank, 2011, Food prices: Eating the costs of logistics, available at <http://blogs.worldbank.org/latinamerica/food-prices-eating-the-cost-of-logistics>

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) World Bank, 2012, Africa Can Help Feed Africa: Removing Barriers to Regional Trade in Food Staples, No. 73387.

الشاحنات من خلال فرض حظر على طرق معينة في الفلبين تعرقل الجهود المبذولة للحد من خسائر الأغذية بعد الحصاد التي تقدر بنسبة ٢٢ في المائة من تكلفة التجزئة^(٢٨).

٦١- ويمكن أن تستخدم الممارسات التقييدية، مثل قواعد الملاحة الساحلية الرامية إلى حجز الشحنات لشركات النقل العاملة في البلدان المجاورة غير الساحلية أيضاً في تشجيع أوجه عدم الكفاءة ورفع التكاليف، وكثيراً ما تتعلق هذه الممارسات بالتجارة عبر الحدود (الأسلوب ١) والاستهلاك في الخارج (الأسلوب ٢)^(٢٩). ويمكن أن تجبر هذه القيود الشاحنات على السفر فارغة من حمولتها حتى إذا كانت الحمولة المتجهة إلى نفس المكان متوفرة. وإضافة إلى ذلك، فإن إدراج المواد الغذائية الأساسية في قائمة المنتجات الحساسة في العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية يمثل تحدياً آخر.

٦٢- وتعزز البلدان التعاون من أجل تيسير الخدمات اللوجستية المتعلقة بالتجارة في السلع الزراعية. وفي السنوات الأخيرة، عملت المكسيك والولايات المتحدة على تيسير الجوانب اللوجستية للحد من خسائر الأغذية، لأن القواعد التنظيمية التي تزيد من وقت الانتظار على الحدود يمكن أن تؤدي إلى تلف الأغذية. فعلى سبيل المثال، أضيفت أربعة ممرات جديدة إلى ميناء الدخول نوغاليس - ماريوسا الذي يدخل عبره أكثر من نصف منتجات الشتاء المكسيكية إلى الولايات المتحدة^(٣٠). وإدخال تحسينات على الطرق السريعة الاتحادية المكسيكية التي ستحل محل الطرق التي شيدت في الأربعينات يمكن أن يقلل من الوقت المخصص للنقل من المكسيك إلى تكساس بأكثر من ست ساعات، ما يؤدي إلى توفير ١ ٥٠٠ دولار لكل شاحنة مقابل التأخير والتبذير^(٣١).

سادساً - استنتاجات

٦٣- المياه ضرورية للتنمية البشرية، وتشكل إسهاماً حيوياً في جميع قطاعات الاقتصاد. وبنبغي لواجبي السياسات معالجة هاتين السمتين المميزتين للمياه بطريقة شاملة. وأدى تزايد مشاركة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في مجالي المياه والصرف الصحي إلى نشوء سوق لهذه الخدمات، وبصفة خاصة للخدمات البيئية. وعلى الرغم من أن المياه المخصصة للاستخدام البشري نادراً ما تكون محررة، يمكن أن يؤدي تعزيز التجارة في الخدمات الأخرى المتصلة بالمياه والصرف الصحي - بطرق، منها تحريرها على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي مع وضع السياسات والأطر التنظيمية الملائمة إلى إيجاد بعض الحلول لنقص المياه أو للمسائل المتعلقة بالجودة، ويسهم بذلك في تحقيق الهدف ٦.

(٢٨) Business Mirror, 2017, Government exempts suppliers of farm produce from truck ban, 13 March

(٢٩) البنك الدولي، ٢٠١٢.

(٣٠) United States-Mexico High-level Regulatory Cooperation Council, 2013, U.S.-Mexico 21st

Century Border Management: 2013 Progress Report, available at <https://www.dhs.gov/sites/default/files/publications/press/21cb-progress-report-2013.pdf> (accessed 21 February 2018).

(٣١) Centre for North American Studies, 2017, Economic impacts of increased United States imports of fresh produce from Mexico by 2025, Report 2017-1

٦٤- ويمكن أن يساعد تحسين خدمات الطاقة كثيراً على تحقيق الغايات المحددة في الهدف ٧. ولبلوغ هذه الأهداف، قد تحتاج البلدان إلى تيسير زيادة التجارة في خدمات الطاقة من خلال معالجة مختلف التدابير على الصعيد الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف. وليس هناك أدنى شك في أن لجميع البلدان مصلحة كبيرة في تيسير التجارة في خدمات الطاقة، ولا سيما في الخدمات الأساسية من القطاع. وقد يكون التقدم أو عدم التقدم في تحرير خدمات الطاقة على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف دافعاً على دراسة مختلف النهج المتبعة في السعي إلى تيسير التجارة في خدمات الطاقة. وينبغي النظر بعناية في إطار هذه الجهود في البعد الإنمائي، بما في ذلك القدرات التنظيمية والمؤسسية للبلدان النامية.

٦٥- وتمثل الخدمات اللوجستية عنصراً أساسياً من سلسلة الإمدادات الغذائية، التي تربط المستهلكين بالمنتجين، وتحقق تكامل الأسواق داخل اقتصاد ما، وتحقق تكامل هذه الأسواق المحلية مع بقية العالم من خلال الصادرات والواردات. ويمكن أن تفضي التحسينات في مجال اللوجستيات إلى التقليل من مواعيد التسليم ومن التكاليف، الأمر الذي سيؤدي بالتالي إلى تحسين سلسلة الإمدادات الغذائية والإسهام في تحقيق الهدف ١٢، ولا سيما غايته المتمثلة في الحد من خسائر الأغذية.

٦٦- وعلى النحو الذي أظهرته التجارب في بعض المناطق، من الضروري معالجة قضايا الوصول إلى الأسواق والاختلافات التنظيمية على السواء. ويمكن معالجة الاختلافات التنظيمية، على سبيل المثال، من خلال التعاون أو تحقيق التقارب في الميدان التنظيمي. وإضافة إلى ذلك، من الصعب جمع بيانات تتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي والطاقة والخدمات اللوجستية، وكذلك بيانات عن التجارة في هذه القطاعات. ولا يزال توفير بيانات أفضل أمراً بالغ الأهمية في تطوير هذه القطاعات. وينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تحسين عملية جمع البيانات في هذه القطاعات، بالنظر إلى أن توفير بيانات أفضل لا يزال عنصراً أساسياً من عناصر وضع سياسات قائمة على الأدلة.